

نقد من هو قول الشيخ متى وقع الجار والمجرور
صحة ان لا يرفع احد الامور الاربعة المتعلق بما ذكره وهو
صحيح ويصدق ما مر من احد ما ان يتعلق به كور نحو ترا يد في
المدار في الدار متعلق بغيره وليس قوله الامور الاربعة الاشارة
الثاني ان يتعلق بمجرور لا يقدر بجوازيه او استقر ومثله
امور ذكرها في المعنى احد هان يستعمل المتعلق بمجرور في مثل
او شئ كقول المعرب بالزنا لموا اليمن يا ضمار اعزست
يا ضمار ان يكون المتعلق بمجرور في كل شريطة التفسير نحو يزيد
متررب به عند من اجازة مسته لا بقراءة بعضهم والظالمين
اعدلهم فيقدر في الاوله متررب توافقته المسته كانه فعل فان
كانت اسماء تدرا انها نحو اني يوم الجمعة انت معتكف فيه انت
معتكف في يوم الجمعة ويقدر في الثاني اما عذب بغير صيغة الماضي
موافقته لا عدا ويعد بغير صيغة المضارع توافقته للعطفون عليه
وما الا في شئها تبدتظروا الاكثرون يوجبون في ذلك استقار الجار
وان يرفع الاسم بالهيئة او يصب يا ضمار كما وزت او نحو في الاول
وعذب او يعذب في الثاني كما تقدم ثانيا ان يكون المجرور
مستفاهه بغير الجار نحو والليل اذا عيسى وتالله لا كيدت اصحابكم
وقوله لله لا يؤخر الاجل فيبين تقدير الفعل وموافقته ولو صرح
بالفعل في نحو ذلك لو جيت البانته في **نقد** م يرد على المفهوم
ما ذكره الجار والمجرور لان الظاهر نحو اني الله سلك فانه يقدر
المجذوف استقر كما سياتي وليس الجار والمجرور واحدا الامور الاربعة
والخلاص ان الجار والمجرور يتعلقان بمجذوف واجب المجدوف في ثمان
مسائل كما ذكر في المعنى **نقد** الالواقصلة فانه يتفقت

بني

فيه تقدير استقر في المعنى قال ابن يعقوب وانما يجز في الصلة
ان يقال ان نحو الذي جازي الدار تقدره مستقر على انه مجز مجذوف
على حد قوله بعضهم ثانيا على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واظراد
بذا النبي وكذا يجز في الصلة في نحو جازي الدار فله درهم ان السا
نحو جازي نحو جازي ياتي فله درهم ويمتنع في نحو جازي صلح فله درهم فاما
قوله كلال مرر مساعدا ومدان فمفوظ بحكمة المتعالي فبذا رانته
كلام المعنى **نقد** في الاربعة مجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع
الاربعة اي مواضع الصلة والصلة والجور والحال ومحل قوله في هذه
المواضع ضيق على الخالص قوله الجار والمجرور فيمتعلق بمجذوف تقديره
كان في نسفتا وانه صرح بعد قال والجملة متصلة فلانها عبارته
تقتضي ان الجار والمجرور واحد هو الكان فيها **نقد** في عبارة المعنى
اوضح فانه قال اذا وقع بعد الضرف او الجار والمجرور مرفوع كان
تقدمها في او استقام او هو صوف او موصول او صاحب خبر
او حال فالراجح كون المرفوع حيثما اجزا عند النظر في الجار والمجرور
يجوز لونه فاعلا باحدها انتهى **نقد** ان يرفع الفاعل الى الواضع
بعدها كما قال في المعنى واحترز به عن الضمير المستتر فيهما فانها
يرفعانه من غير تقييد بهذه الصور شتر المرفوع بعد ما يكون اسما
ظاهرا كما في الاسئلة وهل يكون ضمير المنفصل فيه نظرو قوله الشيخ
يجوز ان يرفع الفاعل هو الراجح قال في المعنى ونقل ابن هشام
عن الاكثري وجوب كون المرفوع بعد هاهنا على انه في مجوز الشيخ
في قوله يرفع الفاعل ومراده برفع الاسم الذي بعدها على انه فاعل
والسوق الاخر من متعلق قوله يجوز ان يكون المرفوع بعد هاهنا
نسبة كما سياتي **نقد** فاعلا بالجار والمجرور لبيانته عن استقر

